جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ
المرحلة الاولى

مادة اسس تربية

المحاضرة السادسة

(نظريات الضبط الاجتماعي)

اعداد
م. خوله مهدي طالب
2025- 2024

نظريات الضبط الاجتماعي

اختلفت افكار العلماء والباحثون حول مفهوم الضبط الاجتماعي وما يحتوي عليه ، وتعددت تعريفاتهم لمصطلح الضبط الاجتماعي ، وتبعا لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي ، كل نظرية تفسر وجهة نظر صاحبها ، وفكرته عن الضبط الاجتماعي ، وفيما بلي عرض موجز لأهم نظريات الضبط الاجتماعي الغربية القديمة والحديثة :

1-نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس)

تقوم هذه النظرية على اساس الطبيعة الخيرة للإنسان ، اذ يعتقد روس ان داخل النفس الانسانية اربع غرائز هي : المشاركة او التعاطف ، القابلية للاجتماع ،الاحساس بالعدالة ، ورد الفعل الفردي ، تشكل هذه الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين افراد المجتمع بشكل ودي وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه ، وهذا يضطر المجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين افراده وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع ، وتعقدت انظمته ، وتباينت جماعاته ، اي ان هناك مجموعة اسباب اوجدت الحاجة الى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي :

1-زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة .

2-ضعف الغرائز الطبيعية وظهور الانانية الفردية .

3-ظهور جماعات متباينة (اقتصاديا او عنصريا او طبقيا او ثقافيا) في المجتمع الواحد .

2-نظرية الضوابط التلقائية (سمنر)

تنصب الفكرة الاساسية لنظرية سمنر على ان الصفة الرئيسة للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية ، اذ انها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي ، وهي ليست من خلق الارادة الانسانية ، فهو يقول في كتابه " الطرائق الشعبية " ان

الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع واعرافه ، وطالما انها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي ، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الاجيال المتعاقبة) فا الاعراف عند سمنر لها اهمية بالغة ، فهي التي تحكم النظم والقوانين وهو يرى انه لا يوجد حد فاصل بين الاعراف والقوانين ، والفرق بينهما يكمن في الجزاءات حيث ان الجزاءات القانونية اكثر عقلانية وتنظيما من الجزاءات العرفية .

3- نظرية الضبط الذاتي (كولي) .

ينظر كولي للمجتمع على اساس انه كل لا يتجزأ يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرمز والانماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل ، فهو يرى ان الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع ، اي انه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع ، فالمجتمع هو الذي يضبط وهو الذي ينضبط في نفس الوقت ، وبناءا عليه فالأفراد لسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي ، والضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته ، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة .

4-النظرية البنائية الوظيفية (لانديز) .

يرتكز لانديز على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي ، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي ويصور لانديز النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري ، يمثل احد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزاعات الفردية ، بينما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الاكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة ، وبينهما توجد منطقة تسامح واسعة ويمده بالوسائل والاساليب اللازمة لذلك .

5-النظرية الثقافية التكاملية (جيروفيتش)

يركز جيروفيتش على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على اسس وشروط تتمثل في :

1-ان الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه ، بل انه كان موجودا في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الانسانية ، اذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط .

2-ان الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس اداة للتقدم .

3-عدم وجود صراع بين المجتمع والافراد .

4-ان كل نمط من انماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات ، لذا فان مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمؤسسات .

ويذهب جورفيتش الى ان الضبط الاجتماعي اما ان يكون ضبطا منظما او ضبطا عن طريق الممارسات الثقافية والرموز كالعادات والتقاليد ، او ضبطا تلقائيا من خلال القيم والافكار والمثل لو ضبطا اكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية المباشرة .

تلك اهم النظريات فلي الضبط الاجتماعي ويتضح مدى التباين والاختلاف في نظرة علماء الاجتماع الى طبيعة الضبط الاجتماعي ، فقد اهتم روس بالغرائز الانسانية ودورها الايجابي والسلبي في الضبط الذاتي .في حين ركز سمنر على الاعراف والتقاليد واعتبرها الوسيلة الوحيدة والضابطة للمجتمع .

بينما ابرز كولي دور المثل والقيم في تحقيق الضبط الذاتي فضبط الجماعة ينبع من ضبط الفرد ذاته .

اما لانديز فقد اهتم بالنظم الاجتماعية باعتبارها ادوات الضبط الاجتماعي .

ووضع جورفيتش شروطا ينبغي اخذها بعين الاعتبار عند دراسة الضبط الاجتماعي .

التربية والصحة :

للصحة اهمية في حياة الفرد والمجتمع (فالأمة القوية وحدها هي التي تستطيع ان تخلق حضارة راقية وتحافظ عليها .كما ان الفرد القوي وحده هو الذي يستطيع ان يحقق امكانياته الى اقصى مداها

، الصحة نعمة عظمى يحرص الانسان عليها كل الحرص ، فالصحيح يعيش ناعم البال ويقوم بأعماله في همة ونشاط ، اما المريض فانه يفقد لذة الحياة وهناءها ، فضلا عن انه يخصر ماله ، ولا تقتصر هذه الخسارة على المريض نفسه ، بل تتعداه الى عائلته وبلاده ، فما اعظم الفرق بين ما نستطيع ان تنتجه امة يتمتع افرادها بالصحة والحيوية ، وآخر يسيطر الضعف والخمول على اجسادهم وعقولهم ، ولهذا نرى الدول الناهضة تعنى عناية فائقة بصحة المواطنين .

اضف الى ذلك ان الدفاع عن الاوطان وسلامة اراضيها يتطلب اجسادا صحيحة ملؤها القوة والنشاط والدفاع في هذه الايام لا ينحصر في القوات المسلحة ولا في معترك خاص ، وانما يشترك فيه جميع المواطنين على السواء ، رجالا ونساءا وكبارا وصغار ، ويكون فيه كل شارع معتركا وكل منزل قلعة ، وليس ثمة ما يشجع العدو المغتصب على العدوان مثل ضعف المعتدى عليه ، ولعل اخطر اشكال الضعف اجسام سقيمة لا تقوى على المقاومة .

والذي يزيد صحة الجسم اهمية في الحياة اتصالها الوثيق بالصحة العقلية والنفسية ، ومن لا يعرف المأثور (العقل الصحيح في الجسم الصحيح) ، ومن لم يختبر في حياته وحياة الآخرين صعوبة القيام بجهد عقلي او جهد نفسي ما دام الانسان في حالة المرض ؟

نستخلص مما تقدم ان الصحة بأوسع مفاهيمها من ضرورات الحياة الفردية والاجتماعية ، ولما كانت التربية اعداد للحياة من مختلف نواحيها ، وجب عليها ان تعبر الناحية الصحية ، جانبا كبيرا من اهتمامها ، ان المجتمع العربي في حاجة ماسة الى الاخذ بأسباب الصحة ، والطفل الصحيح خير ضمانة للمواطن الصحيح ، وان تكون أمه سليمة اذا لم يكن هناك مواطنون اصحاء .

التربية والصحة ::

ان هناك جملة من الاسباب الجوهرية لتخلفنا الصحي وهو صحيح فيما نعتقد– فهل تستطيع التربية ان تتلافى هذه الاسباب ؟ لا ريب ان بإمكان التربية ان تتلافاها الى حد بعيد ، وذلك بنشر التعليم الصحي في صفوف الصغار والكبار جميعا .

1–التعلم الصحي للصغير :

ان مسؤولية رفع المستوى الصحي في المجتمع لا تقع على كواهل المتخصصين في الطب والتمريض والصحة العامة فحسب ، وانما يشاركهم في تحملها جميع المواطنين ، ونخص منهم بالذكر الذين يعنون بتربية النشيء ، ولا ريب ان المدرسة – بالتعاون مع البيت – تستطيع ان تمثل دورا خطيرا في تحسين الحالة الصحية في المجتمع ، على اعتبار انها تتناول الافراد وهم في اول ادوار النمو واكثرها فاعلية للتكيف وبدون معاونة المدرسة يتعذر على المؤسسات الطبية والاجتماعية ان تقوم بالتربية الصحية المنشودة ، مهما بلغت وسائلها الفنية من الجودة والاتقان .

لنأخذ مثلا– مشكلة وفيات الاطفال ان هذه المشكلة العويصة تساهم اليوم في حلها مختلف المؤسسات الطبية والاجتماعية ، وتبذل في سبيلها جهودا جبارة ، غير ان هذه الجهود لا يمكن ان تتكافل فائدتها الا اذا كان ثمة امهات مستنيرات يدركن قيمة قواعد الصحة ويعرفن اصول العناية بالطفل هؤلاء الامهات تصنعهن مدارس البنات مدربة اياهن على اصول التدبير المنزلي وخاصة رعاية الطفل .

ونضرب مثالا آخر – بشأن الامراض المتفشية في صفوف المجتمع هذه الامراض يعمل اليوم على تخفيف وطأتها – وقاية وعلاجا – الاختصاصيون المعنيون بالأمر ، وليس من يذكر خدماتهم الجليلة في هذا السبيل ، غير ان هذه الخدمات لا يمكن ان تكلل بالنجاح الذي يتوخاه المصلحون الا اذا كان ثمة مواطنون مستنيرون يتأهبون غيرة على المستوى الصحي في البلاد ، ويساهمون في تحصينه وكيف السبل الى مواطنين مستنيرين من هذا النوع ، اذا لم تعمل المدارس على صنعهم .

والمدرسة المتجددة لا تعدم الوسائل الفعالة لتحقيق هذه الامنية الغالية فهي تجعل علم الصحة من مواد التدريس الاساسية ، اي انها تحلها في صلب مناهج التعليم لا على هامشها وتدرسها وفقا لحاجات البيئة التي يعيش فيها التلاميذ ، لا بصورة عامة عديمة الصلة بهم ، في مدارس القرى مثلا – تدرس طفيليات واخطارها – وفي المدينة تدرس امراض الصناعات وفي مدارس البنات تدرس مسائل الامومة والطفولة ، بحيث تلائم الدراسة التلميذ ويستطيع ان يستفيد ويفيد منها في حياته) .